

مذكرة جمعيات حقوق الإنسان المرفوعة للجنة غولدستون

منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، الموقعة أدناه، تهنيء اللجنة على تعيينها للتحقيق الهام في الادعاءات بشأن انتهاكات لقانون حقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني اللاتي ارتكبتها كافة أطراف الصراع، خلال العملية العسكرية المسماة باسم "الرصاص المصبوب"، وما قبلها وما بعدها.

لقد وجهت الى كل أطراف الصراع ادعاءات واشتباهاات بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقد نفت الأطراف المعنية مجمل هذه الادعاءات، لكن التصريحات والإنكار لم يحظيا بمصادقية كبيرة، مما زاد من عدم المصادقية حيال المعلومات أو الادعاءات التي ذكرتها الأطراف. لقد أصبحت الحقيقة، على ما يبدو، ضيفا نادرا في المنطقة.

لذلك يصبح كشف الحقيقة مهما ليس من أجل معرفة الجهة المسؤولة عن الأعمال التي ارتكبت فقط، وإنما من أجل إزالة الغبار عن عدم الثقة بشأن مسؤولية أطراف النزاع، أيضا. إزالة الغبار تساهم في توضيح الصورة الحقيقية للأحداث التي وقعت في منطقتنا.

إننا نؤمن بأن وجود تحقيق صادق، دون محاباة، هو الوسيلة الضرورية لحماية القيم التي نعمل من أجلها – احترام وحماية حقوق الإنسان، كل إنسان، وتوفير الحماية القصوى للمواطنين والسكان المدنيين من ويلات الحرب.

لذلك اعتقدنا، ولا نزال، أن هناك أهمية قصوى بأن تبادر دولة إسرائيل لإجراء تحقيق مستقل ونزيه من طرفها. ولكن ولأسفنا الشديد رفض طلبنا هذا، عبر الاكتفاء بإجراء فحوصات ميدانية وإقامة لجان فحص تتولاها النيابة العسكرية. ومن دواعي أسفنا إن هذه الفحوصات لا تستوفي الشروط الأساسية، التي يجب أن تتوفر لكل تحقيق، وفي مقدمتها الاستقلالية وحيادية الجهات التي تجري التحقيق، وبالتالي لا نأمل تقبل النتائج بمصادقية.

في مثل هذه الظروف تكتسب المهمة التي ألقيت على عاتقكم مسئولية كبرى تتمثل بوجود تحقيق مستقل يرمي إلى كشف الحقيقة عن الأحداث المذكورة. في هذا السياق هناك أهمية حاسمة بأن تسمع اللجنة وتتلقى معلومات وافيه، من كل من يملك معلومات ذات صلة. لهذا السبب توجهت المنظمات إلى حكومة إسرائيل بطلب التعاون مع اللجنة، ولا زلنا نأمل بأن تقرر فعل ذلك.

لهذا السبب أيضا، هناك أهمية حاسمة، بأن تحقق اللجنة بشبهات ارتكاب مخالفات وجرائم قامت بها كافة أطراف الصراع. ويبدو أن ذلك شرط ضروري لضمان مصداقية نتائج واستنتاجات وتوصيات اللجنة.

كمنظمات تعمل في إسرائيل، فإننا نعتقد أيضا، أنه بالإضافة إلى فحص الادعاءات حول خرق وانتهاك قوانين الحرب الدولية من قبل الطرفين (إسرائيل وحماس)، فإن هناك أهمية قصوى للتحقيق بالشبهات حول هذه الانتهاكات الناجمة عن سياسة إغلاق معابر قطاع غزة، التي لا تزال مستمرة حتى الآن والتي تمنع إعادة اعمار قطاع غزة.

لذلك فإننا نولي أهمية كبرى بان تعمل اللجنة على بلورة توصيات عملية بخصوص سلوك وأداء الأطراف المتحاربة أثناء الهجوم، وقبله، من حيث انتهاك وخرق قوانين الحرب، وأيضا في مجال تشغيل المعابر وإعادة اعمار قطاع غزة وذلك الى جانب عملها على بلورة استنتاجات.

بصفتنا منظمات حقوقية محلية، تنشط في إسرائيل، فإننا نعمل من أجل إصلاح الخروقات والانتهاكات، التي ارتكبت من قبل دولة إسرائيل، وعلى ضوء ذلك يجب النظر إلى التفصيل الاتي ليس على انه يعكس الصورة الكاملة التي على اللجنة فحصها، فهو لا يشمل الشبهات حول انتهاك حماس قوانين الحرب، وإنما على انها وجهة النظر الخاصة بنا وهي انتهاكات حقوق الإنسان المسؤولة عنها دولة إسرائيل.

انطلاقا من تقديرنا لحجم العبء الملقى على اللجنة، وكمية المعلومات المقدمة لها، لذا سنركز على عدة نقاط مهمة في نظرنا، والتي بودنا أن نلفت نظر اللجنة إليها.

أ. خلفية – قبل الهجوم

في آب 2005، وبعد 38 عاما من التواجد في منطقة القطاع، سحبت إسرائيل قواتها البرية ومستوطناتها التي أقامتها هناك.

ولكن بعد إكمال خطة "الانسحاب أحادي جانب"، تواصل حكومة إسرائيل التحكم بمصير سكان غزة بطرق كثيرة من خلال سيطرتها على المعابر البرية¹ والمجال الجوي والمياه الإقليمية لقطاع غزة. وايضا من خلال سيطرتها على سجل السكان وأجهزة إضافية أخرى تؤثر

¹ وبضمن ذلك سيطرة غير مباشرة، ولكن جوهرية، على معبر رفح بين قطاع غزة ومصر. راجع تقرير مشترك لمنظمات "غيشاه، وأطباء لحقوق الإنسان- إسرائيل: "معبر رفح من يحمل المفاتيح"، آذار 2009.

بصورة مباشرة وغير مباشرة على حياة سكان قطاع غزة والبالغ عددهم المليون ونصف المليون شخص.

تعلق الجهاز المدني الفلسطيني في قطاع غزة على دولة إسرائيل وتبعيته لها، والذي نشأ منذ عام 1967، فإنه مع انتهاء عملية "الانسحاب" من غزة ظل سكان القطاع بدون بنية تحتية مدنية مستقلة وكافية بما في ذلك بدون بنية تحتية صحية ومنشآت إنتاج كهرباء مستقلة وقادرة على توفير كافة احتياجات السكان في قطاع غزة.

وبالموازاة الى ذلك فرضت إسرائيل، التي واصلت السيطرة على المعابر إلى غزة، قيودا شديدة على حرية تنقل السكان وعلى حركة البضائع من وإلى غزة. بعد الانتخابات في السلطة الفلسطينية وعلى أثر تشكيل حكومة حماس في 25 آذار 2006، بدأت حكومة إسرائيل بتطبيق سياسة وصفت بـ"المساعدة الإنسانية" والتي تعني فرض قيود شديدة على دخول بضائع من وإلى القطاع. وأخذت هذه السياسة بالتفاقم بعد سقوط الجندي جلعاد شاليط في الأسر بأيدي حماس في شهر حزيران 2006. منذ ذلك الوقت، وشاليط محتجز لدى حماس، دون إشراف الصليب الأحمر، ودون معرفة وضعه الصحي وسلامته. بعد ذلك بسنة، وفي شهر حزيران 2007 ومع سيطرة حركة حماس على القطاع، صعّدت إسرائيل هذه القيود وفرضت إغلاقا شبه محكم على قطاع غزة ومنعت تنقل وحركة الناس والبضائع من وإلى القطاع.

في أيلول 2007 أعلنت إسرائيل عن قطاع غزة "منطقة معادية" وبدءا من تشرين أول 2007 ولغاية اليوم، لا تزال هناك قيود مشددة مفروضة على نقل المحروقات وغاز الطهي، بما في ذلك السولر لأغراض الصناعة المستخدم في توليد الكهرباء في محطة توليد الطاقة في غزة. أدت القيود على نقل السولر للأغراض الصناعية إلى انقطاع التيار الكهربائي بصورة يومية لمدة تتراوح بين 3-5 ساعات، وصلت أوجها أحيانا إلى 12 ساعة في اليوم - في مختلف أنحاء القطاع خلال السنة التي سبقت الهجوم. حال النقص في السولر للأغراض الصناعية دون إمكانية تخزين السولر في مخازن الطوارئ التابعة لمحطة توليد الطاقة في غزة والتي تستخدم عند الأزمات. عدم التزويد المنتظم للكهرباء والنقص في السولر المستخدم لتشغيل مولدات بديلة اضروا في عمل مضخات المياه وشبكة الصرف الصحي في قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك فإن القيود التي فرضتها إسرائيل على دخول مواد البناء وقطع الغيار ومعدات أخرى، التي تمّ تشديدها على الاخص في الشهرين اللذين سبقا الهجوم العسكري، لم تمكن شركات البنى التحتية من القيام بأعمال التصليح والصيانة والتحسين المطلوبة.

عمل الجهاز الصحي لقطاع غزة حتى منذ فترة ما قبل نشوب الحرب في ظل نقص وقيود شديدين نجموا عن إغلاق حدود القطاع وغياب المهارات والخبرات إضافة إلى قلة التجربة عند الطواقم الطبية في معالجة الأمراض والجروح المعقدة والنقص في الأجهزة الطبية والقوى العاملة والخبرات المطلوبة لتشغيل الأجهزة والمعدات والنقص في الأدوية وإيضا انقطاع التيار الكهربائي لفترات متواصلة والخ.

بهذه الطريقة ادت سياسة الإغلاق المستمر الى تدهور وضع شبكة الكهرباء، والمياه والصرف الصحي في قطاع غزة والجهاز الصحي للقطاع حتى قبل الهجوم العسكري.

وعلى امتداد هذه الفترة، استمرت حماس، بشكل متقطع، الإطلاق العشوائي دون تمييز للصواريخ باتجاه بلدات جنوب إسرائيل.

ب. إستراتيجية الهجوم الإسرائيلي

تثير التصريحات العلنية ما قبل الهجوم وخلالها وكذلك طريقة إدارة الهجوم مخاوف من أن شن هذا الهجوم جاء على أثر تبني إستراتيجية مقصوده لاستخدام "ضربات ناريه شديده". بمقابلة مع الجنرال غادي أيزنكوت اجرتها صحيفة يديعوت أحرونوت، بتاريخ 3.10.008 استعرض ما أسماه "سياسة الضاحية"² :

"في كل قرية تطالق منها نار باتجاه إسرائيل، سنستخدم قوة غير متناسبيه ونسبب هناك ضرراً وهدماً هائلين. بالنسبة لنا هذه قواعد عسكرية..."

هذه ليست توصية. هذه هي الخطة وقد تمت المصادقة عليها."

في مقال نشرها العقيد (احتياط)، غابي سيبوني، في إطار معهد دراسات الأمن القومي (INSS)، في جامعة تل أبيب، يُضيف على تصريحات الجنرال ويقول بانه يتبلور حالياً رؤيه لردّ إسرائيل على تهديدات الفدائف والصواريخ من سوريا ولبنان وقطاع غزة وهي:

"ضربة غير متناسبيه تضرب لب نقطة الضعف عند العدو بينما محاولة ضرب قدرته على إطلاق الصواريخ تصبح

² اليكس فيشمان، وأرينيلا ريتغل- هوفمان، "انتبه با نصر الله"، ; ynet 2.10.2008 عاموس هرئيل، الخطة في جيش الدفاع الإسرائيلي: هدم مناطق "وقوة غير متناسبة" ردا على الصواريخ، هارتس 5.10.2008.

هدف ثانوي. وفور اندلاع المواجهة سيطلب من الجيش العمل بسرعة وبقوة غير تناسبية إزاء تهديدات وخطوات العدو، من أجل الضرب والمعاقبة على نطاق يستدعي عمليات إعادة اعمار طويلة وباهظة. يجب أن تنفذ هذه الضربة في أقصر وقت ممكن، عبر تفضيل ضرب الممتلكات على مطاردة قواعد الإطلاق... رد كهذا من شأنه أن يبقي اثرا في الذاكرة لفترة طويلة عند متخذي القرارات في سوريا ولبنان، ويعمق قوة الردع³.

طالما أن الحملة خُطّطت باعتبارها حملة عقاب هدفها الأساسي هو تنفيذ هدم مقصود من أجل الردع والعقاب وليس لتحقيق أهداف عسكرية حقيقية، فإن هذا يثير شبهات قوية حول قانونية الحملة برمتها.

ج. سير القتال

ج.1 انعدام الحماية للمدنيين ومهاجمة مناطق محمية

يشمل جزء كبير من الهجمات التي نفذتها إسرائيل في قطاع غزة، قصفا جويًا لأهداف تقع في داخل التجمعات السكنية المدنية أو بجوارها. وجّهت هذه الهجمات نحو مساجد، مدارس، ومباني محمية بادعاء استخدامها كمخازن للذخيرة أو بحجة إطلاق النيران منها ومن أماكن قريبة. يعرّض قصف أهداف موجودة في منطقة سكنية مكتظة بالسكان أو قريبه منها، حياة مواطنين كثيرين لخطر حقيقي. فمهاجمة هذه المواقع المحمية لا يمكن له أن يتم على أساس شكوك عامه وإنما يجب الاعتماد على معلومات دقيقة، وحتى في مثل هذه الحالة، فإن تعريض حياة المدنيين للخطر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار سواء عند التخطيط للعملية أو أثناء التنفيذ.

في بعض الاحيان قام الجيش بابلاغ السكان المدنيين بطرق مختلفة (نشر بيانات مكتوبة، بلاغات هاتفية مسجلة، وفي أحيان معينة عبر استخدام knocking bombs للتحذير من

³ غابرييل سيبوني، سياسة الرد على ضوء حرب لبنان الثانية: ضربة غير متوازنة، معهد دراسات الأمن القومي، نظرة من فوق، 74 1.10.2008. يمكن مطالعة التقرير على موقع :

<http://www.inss.org.il/heb/publications.php?cat=76&incat=&read=2219>

قصف مستقبلي) أن عليهم إخلاء مناطق سكناتهم، ولكن لم يوفر لهم مجالاً للفرار ولم يحدد لهم مسبقاً مناطق محمية، مما اضطر معظمهم للبقاء في مناطق القتال دون حماية.

نتيجة للحملة العسكرية لقي ما يقارب الف وخمسمائة فلسطيني مصرعهم وأكثر من خمسة آلاف أصيبوا. معظم القتلى والجرحى من المدنيين.

تم توثيق عدد كبير من حالات البتر والتشوّهات في صفوف جرحى الهجوم على غزة (نحو 12%-15% من مجمل الإصابات)، جزء كبير منها تم على أثر استخدام أسلحة ضد البشر (antipersonnel munitions): "disk bomb"، الفسفور الأبيض وجزء منها غير معروف لغاية الآن.

شن هجمات في قلب تجمعات مدنية مأهولة ومكتظة أو على مقربة كبيرة منها، والمعطيات بشأن العدد الكبير جداً لمدنيين في صفوف القتلى والجرحى المصابين وخطورة هذه الإصابات تُثير شكوكاً كبيره حول وقوع انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، من قبل إسرائيل.

ج. 2. قصف مباني ومؤسسات مدنية

تعمل حركة حماس الحاكمة في قطاع غزة منذ 2007 كسلطة بديلة للسلطة الفلسطينية، ويعمل في مؤسسات الحكم المدنية الخاضعة لمسؤوليتها موظفون يقومون بوظائف مدنية – إدارية في خدمة الجمهور. قصفت إسرائيل عن سابق إصرار وبمعرفة تامة مؤسسات مدنية في قطاع غزة، ومن بينها المبنى الرئيسي للشرطة، مبنى البرلمان، وزارات التربية والتعليم والداخلية والمواصلات. 68 مبنى حكومي هدموا كلياً أو جزئياً خلال الحملة العسكرية⁴.

حتى لو كانت هذه المباني تخدم نظام حماس في غزة وتشكل جزءاً من رموز السلطة التابعة لحماس، فإنها تشكل مباني مدنية لا يمكن أن تكون هدفاً لهجمات عسكرية⁵. كان ضرب هذه المباني مقصوداً ومنهجياً. وجاء في بيان للجيش الإسرائيلي بتاريخ 1.1.2009: "هاجم سلاح الجو، الليلة (الخميس) مقر المجلس التشريعي، ووزارة العدل في مجمع المباني الحكومية القائمة في مدينة غزة. إن مهاجمة هذه الأهداف الاستراتيجية، التي تشكل جزءاً من جهاز حكم

⁴ راجعوا حقيقة الوضع في غزة كما وضعها تقرير منسق الشؤون الإنسانية 3-5 شباط 2009، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_humanitarian_situation_report_2009_02_05_hebrew.pdf

⁵ راجعوا توجه "بتسيلم" بهذا الخصوص، بتاريخ 31.12.2008، إلى المستشار القضائي للحكومة المحامي، ميني مزوز، بشأن المس بالهداف المدنية، وهو متوفر على عنوان:

http://www.btselem.org/Download/20081231_Gaza_Letter_to_Mazuz_heb.pdf

حماس، هو ردّ مباشر على إطلاق منظمة حماس الإرهابية المتواصل للصواريخ، باتجاه بلدات في جنوب البلاد". وزيادة على ذلك فقد تمّ اقتباس العريف أبيبثال لايفوفيتش/ رئيسة قسم الصحافة الدولية في وحدة الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، في تصريحات لوسائل الإعلام الأجنبية قالت فيها⁶: Anything affiliated with Hamas is a legitimate target".

تعزز هذه التصريحات وغيرها الادعاء المذكور أعلاه بأن دولة إسرائيل قد انحرفت عن المبدأ الذي يبرر ضرب أهداف عسكرية فقط وقامت بضرب أهدافا مدنية لتحقيق أهداف سياسية. واضح أن هذا موقف غير قانوني بكونه يناقض أحكام القانون الدولي. فهذه المباني لا تشكل أهدافا مدنية فحسب إلا في حال تم استخدامها بصورة غير قانونية تنزع عنها حصانتها، وإنما يعمل في هذه المؤسسات الحكومية المدنية موظفون مدنيون كما أسلفنا.

كما تمت مهاجمة عشرات المنشآت التابعة للأمم المتحدة، والمدارس والجامعات، وورشات صناعية، ومحال ومنشآت تجارية. كما انه ونتيجة لقصف الجيش فقد هدم كليا أكثر من 4000 منزل فيما هدم 17000 منزل جزئيا، كما بقي عشرات آلاف السكان دون مأوى.

ج.3 مس خطير بخدمات الصحة والإنقاذ

الهجوم العسكري على قطاع غزة اتى بالجهاز الصحي الى حافة الانهيار، وكان هذا الجهاز ضعيف جدا قبل الهجوم نتيجة الإغلاق المتواصل لقطاع غزة منذ سنة ونصف السنة، وبسبب فترات إغلاقه المتكرره قبل ذلك. على أثر عمليات قصف القطاع وتوجه آلاف المصابين إلى المستشفيات، كان على الجهاز الصحي التعامل مع مصابين كثر بدرجات إصابة بالغة تتطلب علاجاً معقداً ومؤهل لم يكن الجهاز قادراً على القيام به في ظل الظروف التي سادت آن ذاك. اذ عملت جميع المستشفيات في قطاع غزة وذلك على مدار أسبوع كامل خلال أيام القتال بلا توفر تيار كهربائي منتظم واعتمدت المستشفيات كليا على المولدات المجهزه في الأساس للاستخدام الداعم فقط.

خلال أيام القتال اثير شك قوي بأن قوات الجيش لم تلتزم باحترام مبدأ الحماية الخاصة المعطاة لأطقم الإخلاء الطبية أثناء القتال. فقد قُتل 16 عضو من الطواقم الطبية، وأصيب 25

⁶ التقرير في صحيفة "واشنطن بوست" المذكور أعلاه.

أثناء قيامهم بمهامهم في إخلاء الجرحى والقتلى. كما تضررت 34 منشأة من المنشآت الطبية، ثمان منها مستشفيات و26 عيادات لتقديم المساعدة الأولية و29 سيارة إسعاف أولي.

مهمة إخلاء الجرحى والقتلى على يد أطقم الإنقاذ الفلسطينية واجهت عراقيل متواصلة امتدت على مدار ساعات طويلة ولغاية أيام. إطلاق النار على سيارات الإسعاف والطواقم الطبية ومنع مرور سيارات الإسعاف وكذلك تنسيق معقد وشائك مع السلطات الإسرائيلية الذي استغرق ساعات طويلة، وأحيانا أياما كاملة ولم ينجح، كل ذلك جعل المصابين والعائلات المحاصرة الانتظار وقتا طويلا قبل وصول قوات الإنقاذ. كما انه لم يتسن نقل المصابين خلال ساعات الليل بسبب الخوف من التعرض للهجوم من قبل الجيش الإسرائيلي. امتنع الجيش الإسرائيلي مسبقا وعن علم وعن قصد من تقديم المساعدة لمصابين فلسطينيين.

ج.4 المعتقلين

الشهادات التي وصلت الى منظمات حقوق الإنسان تصور صورته مؤلمه لظروف قاسية، غير إنسانية ومهينة، فيها احتجزوا معتقلين فلسطينيين تم القبض عليهم في قطاع غزة خلال الأيام الأولى لاعتقالهم. كما تضمنت الشهادات شكاوى عن لجوء الجنود والمحققين لاستخدام العنف ضد المعتقلين.

فعلى سبيل المثال احتجز معتقلين كثيرين داخل أخاديد تم حفرها على ما يبدو على ايدي الجيش، على عمق يتراوح بين 2-3 أمتار داخل الأرض. وقد احتجزوا داخل هذه الأخاديد قاصرين وبالغين على مدار ساعات وأيام (في حالات معينة ليومين متواصلين وأحيانا أكثر)، معرضين للبرد الشديد وويلات حالة الطقس وهم مقيدون وأحيانا معصوبو الأعين. لم تكن في هذه الأخاديد شروط صحية تمكن المعتقلين من قضاء حاجاتهم، أما الأكل والأغذية وفُرت بكميات ضئيلة مما جعل المعتقلين يعانون من الجوع. والأخطر من ذلك انه تبين أن بعض هذه الأخاديد كانت على مقربة من الدبابات وفي مناطق قتالية صرفة مما يشكل انتهاكا صارخا للحظر المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني بشأن احتجاز أسرى ومعتقلين في مناطق معرضة للخطر. كما وتبين من المعلومات التي وصلتنا أنه في كل أخدود احتجز نحو 70 شخصا، مما يدل على تعرض عشرات وربما مئات الأشخاص لهذه الظروف المهينة في الميدان. التعامل غير اللائق مع المعتقلين تواصل حتى بعد إخراجهم من الأخاديد ونقلهم إلى إسرائيل. فقد تجاهل الجيش كليا واجبه القانوني المفروض عليه بإبلاغ عائلات المعتقلين عن مصير أعزائهم واحتجزهم رهن الاعتقال في منشأة عسكرية خاصة أعدت لهذه الغاية وذلك دون نقل معلومات عن مكانهم لأي جهة خارجية. مما زاد من حدة الضائقة الشديدة التي عانتها أصلا العائلات الفلسطينية في غزة

بسبب القلق على مصير أبنائهم. لم تنجح توجهات منظمات حقوق الإنسان للجيش لاستيضاح ومعرفة مصير عشرات الفلسطينيين الذين اعتقلوا على أيدي قوات الجيش ورفض الجيش أن يكشف عن مكان الاعتقال. التماس *habeas corpus* لمحكمة العدل العليا وحده اجبر الجيش على الكشف عن مصير المعتقلين تدريجيا مما استغرق وقتا طويلا. وقد احتجز المعتقلين وبعضهم ما زال قيد الاعتقال بصفتهم مقاتلين غير شرعيين حسب القانون الإسرائيلي على كل ما يترتب من ذلك من مس بالحقوق الجوهرية للمعتقلين.

ج.5 انهيار شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي

أحق قصف الجيش الإسرائيلي للقطاع خلال الحملة العسكرية ضربات خطيرة بشبكة الكهرباء والمياه وشبكة الصرف الصحي لقطاع غزة التي كانت هي اصلا مترعزعه عشية الهجوم. كما جاء في الفصل (أ) من هذه الوثيقة، فإن الانهيار غير المسبوق لشبكات الكهرباء، والمياه والصرف الصحي في قطاع غزة خلال الحملة العسكرية كان متوقعا مسبقا وكان من الممكن تفاديه.

خلال الهجوم أبلغ الصليب الأحمر الجيش بمواقع جميع منشآت المياه وتطهير مياه الصرف الصحي في قطاع غزة، وعلى الرغم من ذلك فقد قصفت آبار المياه وخطوط المياه وخطوط الصرف الصحي ومنشآت الصرف الصحي. بتاريخ 3.1.2009 ضربت عمليات القصف 7 من أصل 12 خط من خطوط التيار العالي التي توصل الكهرباء من إسرائيل ومصر إلى غزة، وأدت إلى وقفها عن العمل. في المقابل كانت محطة توليد الكهرباء في غزة معطلة عن العمل على مدار 12 يوما من 21 أيام الحملة العسكرية وذلك أثر النقص الشديد في السولر للأغراض الصناعية. كانت النتيجة لذلك انه في بعض أيام القتال تم تزويد القطاع بـ25% فقط من كمية الكهرباء المطلوبه. مما أدى الى فيضان مياه الصرف الصحي في مناطق سكنية وقطع المياه عن أكثر من 800,000 مواطن من سكان غزة. أدى النقص في الكهرباء وغاز الطهي إلى تشويش خطير في عمل غالبية المخازن في قطاع غزة وإلى صعوبات في تزويد السكان بالخبز.

بتاريخ 13.1.2009 تمّ قصف مخزن قطع الغيار التابع لشركة توزيع الكهرباء في غزة مما مسّ بصورة بالغة بقدرة المحطة على إصلاح الأضرار التي لحقت بخطوط الكهرباء، التي كانت أصلا محدودة على أثر النقص الخطير في قطع الغيار حتى منذ قبل الحملة. إضافة لذلك، فإن الخطر الذي هدد حياة تقنيي شركات المياه والكهرباء منعهم من الخروج للميدان

أثناء القتال لإصلاح الأضرار التي وقعت، فقط قرب نهاية القتال تسنى تنسيق هذا الأمر (تنسيقاً جزئياً وغير كاف) مع الجيش الإسرائيلي.

د. التحقيق في إسرائيل

نعتقد أنه على دولة إسرائيل إجراء تحقيق مستقل وموثوق في الحالات التي ثارت فيها شبهات بأن قواتها انتهكت قوانين الحرب. والقصد هنا واجب قانوني وأيضا مصلحة إسرائيلية من الدرجة الأولى.

على ضوء شبهات قوية بصدد خرق قوانين الحرب توجهنا مع انتهاء القتال في غزة إلى المستشار القانوني للحكومة، الذي يتزأس النيابة العامه في إسرائيل بطلب المبادرة لفتح تحقيق مستقل في الشبهات بانتهاك قوانين الحرب من قبل إسرائيل أثناء الهجوم.

جاءت الحاجة إلى هذا التوجه بعد امتناع إسرائيل عن إجراء تحقيق مستقل وموثوق في حالات اثيرت فيها شبهات بانتهاك قوانين الحرب. برز هذا الامتناع على نحو خاص عندما حامت الشبهات حول التوجيهات المعطاة من درجات عالية في الجيش والحكم. وقد أصررنا خلال توجهنا على ضرورة أن يشمل التحقيق، أيضا، تطرقا إلى قانونية الأوامر والتوجيهات التي أعطيت عمليا للقوات في الميدان، سواء في إطار إعدادها وإرشادها قبيل المهمة أو أثناء تنفيذها. وعلى ضوء مشاركة رجال النيابة العسكرية في عملية اتخاذ القرارات، عشية إطلاق الحملة في غزة وخلالها، أوضحنا ضرورة إقامة جهاز تحقيق خاص يعين من جهات محايدة لا شك في مهارتها ولا استقلاليتها.

وجاء في الرد الذي وصلنا من المستشار القضائي للحكومة، أن دولة إسرائيل لا تعترم إقامة جهاز تحقيق مستقل لفحص الأحداث، وأن الفحص سيستنفذ من خلال تحقيقات ميدانية، سنتقل للمدعي العسكري الرئيسي. وجاء أيضا، أنه على الرغم من مشاركة المدعي العسكري الرئيسي وأفراد النيابة العسكرية في توجيه عناصر الجيش خلال القتال، فإنهم سيكونون المسؤولين عن فحص ادعاءات وشكاوى بخصوص خرق القانون خلال عمليات القتال هذه.

لا يتفق قرار المستشار القضائي للحكومة بعدم إقامة جهاز تحقيق مستقل، وتمسكه بسياسة إجراء تحقيقات ميدانية للعمليات العسكرية فقط، مع واجب التحقيق المفروض على إسرائيل، ولا مع تصريحات إسرائيل بشأن احترام القانون الدولي. ولا يزال توجهنا الثاني، بتاريخ 2009/3/19 للمستشار القضائي للحكومة، بإعادة النظر في قراره هذا بدون رد لغاية اليوم.

لأسفنا الشديد، لم تبدأ إسرائيل، لغاية اليوم، تحقيقا مستقلا. كل ما تم إجراؤه هو تحقيقات ميدانية للمهام العسكرية، قامت بها جهات عسكرية ذات علاقة. لا يمكن لهذه التحقيقات أن

تلغي حاجة إجراء تحقيق مستقل وصادق، ولا يمكن لها أن تخدم الحاجة الضرورية لكشف الحقيقة.

وعدا عن الامتناع عن إطلاق تحقيق مستقل لمجمل الأحداث، هناك، أيضا، خلل مؤسساتي - جوهرى في التحقيق في أحداث عينية. فالسياسة المعلنة لجيش الدفاع الإسرائيلي، هي أن فتح تحقيق جنائي (الذي تقوم به الشرطة العسكرية) يكون فقط في الحالات التي تتوفر فيها شبهة مدعومه بتنفيذ قتل، أو مسّ مقصود بالمواطنين. وعدا عن كون هذه السياسة تقلص نطاق الأحداث التي تعرف كجرائم حرب، خلافا لما هو متبع ومقبول في القانون الدولي، فإن طريقة تطبيقها الفعلي - وضع سقف عالي للغاية لتوفر الأدلة - أدى إلى عدم فتح تحقيق الا في حالات قليلة للغاية. وُلد غياب التحقيق في حالات المسّ بالمدنيين وقتلهم شعور بالحصانة والإفلات من العقاب لدى جنود وقادة عسكريين.

يبدو أيضا، أن هناك خلافا جوهريا حتى في نمط إدارة التحقيقات. فعلى أثر نشر شهادات جنود خريجي الأكاديمية العسكرية على أسم رابين، حول قتل مدنيين فلسطينيين وتعليمات متساهلة لإطلاق النار الحية، في وسائل الإعلام، أمر المدعي العام العسكري بفتح تحقيق في هذه الأحداث. وحتى قبل بدء التحقيقات، أعلن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش: "لا أصدق أن جنود الجيش الإسرائيلي مسّوا بمدنيين فلسطينيين بدم بارد". وأضاف "انطباعي هو أن الجيش يعمل بصورة أخلاقية، وإذا كانت هناك حالات كهذه فهي نادرة"⁷. وبعد القيام بتحقيق سريع أعلن الجيش انه لا أساس للشهادات.⁸

⁷ "رئيس هيئة الأركان، غابي أشكنازي: لا أصدق أن جنود الجيش مسوا بمدنيين فلسطينيين"، هآرتس 22.3.2009، يمكن مطالعة الخبر على الرابط: <http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1073207.html>

⁸ تقرير الناطق بلسان جيش الدفاع الإسرائيلي، 20.3.009، يمكن مطالعته على الرابط: http://dover.idf.il/IDF/News_Channels/today/09/03/3002.htm، أنشيل بيبير ، رئيس هيئة الأركان الجنرال غابي اشكنازي: شهادات الجنود من الحملة في غزة عارية عن الصحة. يمكن مطالعته على الرابط: <http://www.haaretz.com/hasite/spages/1076554.html>

د. سياسة إغلاق المعابر وإعادة إعمار قطاع غزة

حتى بعد الهجوم العسكري تتواصل سيطرة إسرائيل على المعابر إلى قطاع غزة، وتستمر سياسة الإغلاق التي تقيد بصورة شبه تامة، حرية الناس في التنقل ونقل البضائع إلى غزة ومنها.

تشمل القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة البضائع، أيضا، قيودا على نقل مواد بناء ومواد خام وقطع الغيار اللازمة لإعادة إعمار غزة بعد القتال. نتيجة لذلك لا يتسنى للسكان في قطاع غزة إعادة بناء أو ترميم البيوت التي تهدمت أو تضررت، وبقي عشرات آلاف سكان الشقق التي تضررت خلال الهجوم العسكري الى غاية الآن دون مأوى. ويقطن قسم منهم في الخيام والآخرين عند أقربائهم وفي ملاجئ أو مساكن مؤقتة. وطالما تمنع إسرائيل إدخال الأسمنت والباطون إلى القطاع، لن يكن من الممكن الاستفادة من مليارات الدولارات التي جندها المجتمع الدولي من أجل إعادة إعمار قطاع غزة وبنائه من جديد.

بالإضافة لذلك، يتعذر إصلاح جزء كبير من الأضرار التي لحقت بشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، كما تتواصل القيود التي تفرضها إسرائيل على نفل الوقود إلى القطاع. على ضوء ذلك يتواصل أيضا انقطاع الكهرباء والمياه يوميا والذي يعاني منه مجمل السكان المدنيين في قطاع غزة.

باعتمادنا، تشكل هذه السياسة خرقا إسرائيليا للالتزامات دولة إسرائيل تجاه سكان قطاع غزة، وفقا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وفقا للقانون الدولي، فإن الدول ملزمة بإصلاح أضرار والتعويض عن مخالفات ارتكبتها وكانت مسؤولة عنها. باعتمادنا، فإن القيود المفروضة على قطاع غزة تصل حد العقوبات الجماعية، وتشكل في حد ذاتها خرقا للقانون الدولي. والقصد هنا مخالفة مستمرة، تستمر المسؤولية عنها إلى حين وقف هذا الخرق.

ووفقا لنتائج التحقيق بشأن مسؤولية الأطراف عن انتهاك القانون الدولي، سيترتب واجب الإصلاح والتعويض. ولكن، وفي كل حال، فإن دولة إسرائيل ملزمة بتمكين إعادة إعمار قطاع غزة.

ح. تلخيص

يجبر القانون الدولي كافة الأطراف المتحاربة على التمييز بين المدنيين وبين المقاتلين وعلى اتخاذ الوسائل اللازمة من أجل حماية السكان المدنيين، كما ويحظر على اسقاط عقوبات جماعية. إننا قلقون من الأدلة المتراكمة التي تشير إلى انتهاك الطرفين لهذه المبادئ الأساسية.

منذ أداء حكومة حماس القسم ، تعتبر دولة إسرائيل قطاع غزة "منطقة معادية" وكل سكانها المليون ونصف المليون رجل وامرأة وطفل مسئولون عن اعمال سلطة حماس في قطاع غزة ويشكلون هدفا شرعيا للعقوبات الجماعية كوسيلة لإسقاط حكم حماس. هذه الرؤية وراء إغلاق المعابر والقيود الشديدة على إدخال المحروقات والبضائع قبل الحملة العسكرية، وخلالها وبعدها، وهي كذلك من وراء الضرب غير التناسبي ودون تمييز بالمدنيين وبالممتلكات خلال الحملة العسكرية. عرضت الحملة العسكرية السكان المدنيين في غزة البالغ عددهم مليون ونصف شخص الى خطر شديد وابتقتهم دون ملجأ. وبالفعل لقد قتل العديد وأصيب العديد من المدنيين خلال الحملة العسكرية.

إطلاق الصواريخ باتجاه بلدات جنوب دولة إسرائيل أدى إلى قتل وجرح مدنيين وتعريض حياة مئات آلاف المدنيين الى الخطر والتشويش، كما أدى الى اضرار للممتلكات.

إننا ندرك مدى التعقيدات في المواضيع التي تتطلب فحصكم، والتي ذكر قسم منها في هذه المذكرة، وتضاف بدورها للصعوبات المصاحبة لعملية التحقيق بمجملها. نأمل أن تساعد المعلومات التي قدمناها اللجنة، ونتمنى لها النجاح في عملها الهام الذي سيساهم في كشف الحقيقة وحماية سكان المنطقة المعرضين لعواقب الحروب.

بهذه المناسبة نود ان نعير لكم عن شكرنا للعمل الهام الذي اخذتموه على عاتقكم ونحن بدورنا على اتم الاستعداد لتوزيدكم باي معلومات لدينا.

التوقيع

جمعية حقوق المواطن في إسرائيل - هدفها حماية حقوق الإنسان في إسرائيل، والمناطق الخاضعة عمليا لسيطرتها، وفي كل مكان يتم فيه المس بالحقوق من سلطات إسرائيلية. تعمل جمعية حقوق المواطن في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان: من الحق في الحياة ولغاية حرية المعلومات، ومن الحق في التعليم ولغاية حرية التعبير. تعمل جمعية حقوق المواطن للدفاع عن حقوق الأفراد والأوساط المختلفة في السكان - نساء ورجال، متدينين وعلمانيين، يهود وعرب، أصحاب آراء سياسية من اليمين ومن اليسار، عمال وعاطلين عن العمل، ومهاجرين لأحل العمل وغيرهم. www.acri.org.il

اللجنة ضد التعذيب في إسرائيل تعمل من أجل الإنسان لكونه إنسانا - إسرائيليون وفلسطينيون، مهاجرون من أجل العمل، ومواطنين أجانب آخرين، يمكثون في إسرائيل والمناطق المحتلة، بهدف الدفاع عنهم وحمايتهم من التعذيب والتكيد الذي تلجأ إليه سلطات فرض القانون الإسرائيلية: أي: شرطة إسرائيل، جهاز الأمن العام، مصلحة السجون وجيش الدفاع الإسرائيلي. تعمل اللجنة وفق قيم الأخلاق والديمقراطية وفقا للقانون الإسرائيلي والدولي. www.stoptorture.org.il

غيشاه - مركز للدفاع عن حق التنقل، وهو منظمة حقوق إنسان هدفها الدفاع عن حق حرية التنقل للفلسطينيين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ومن أجل ضمان حرية نقل البضائع من وعلى المناطق الفلسطينية المحتلة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تعمل جمعية غيشاه على الصعيد الجماهيري والقانوني، وتؤسس عملها على القانون الإسرائيلي، القانون الدولي، بخصوص حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. www.gisha.org

مركز الدفاع عن الفرد - منظمة لحقوق الإنسان، توفر مساعدة قانونية لفلسطينيين انتهكت حقوقهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي. يعمل المركز، الذي يضع في الصدارة الإنسان المشتكي، من أجل تطبيق المقاييس والقيم المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان. www.hamoked.org

بيش دين - منظمة متطوعين لحقوق الإنسان مكون من متطوعين تجندوا للعمل ضد المس المتواصل بحقوق الإنسان لدى المدنيين الفلسطينيين في المناطق المحتلة. يهدف على تحسين بنيوي طويل الأمد في وضع حقوق الإنسان في المناطق. يعمل المركز لإحداث تغيير ملموس في عمل السلطات الإسرائيلية في المناطق، عبر جمع ونشر معلومات موثقة ومحتلنة عن

انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وممارسة ضغط جماهيري وقضائي على سلطات الدولة لوقفها، ورفع الوعي العام بانتهاك حقوق الإنسان في المناطق.

عدالة- المركز القانوني للحفاظ على حقوق الأقلية العربية في إسرائيل هو منظمة حقوق إنسان مستقلة، تأسس في شهر كانون أول 1996. يعمل عداله من أجل حماية والدفاع عن حقوق الفلسطينيين في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة. ترفع عداله قضايا للمحاكم الاسرائيليه، توفر استشارة قانونية لأفراد ومنظمات ومؤسسات، تترافع أمام الهيئات الدولية، تنظم مؤتمرات وأيام دراسية، تنشر تقارير وتدريب محامين جدد في مجال حقوق الإنسان.

<http://www.adalah.org>

أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل - تعمل من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، والحق في الصحة، وخاصة في صفوف مجموعات سكانية خاضعة لسيطرة دولة إسرائيل: سكان إسرائيل، البدو في القرى غير المعترف بها في النقب، معتقلين وسجناء، من لا مكانة قانونية لهم، وفلسطينيين في المناطق المحتلة. www.phr.org.il